

تفنيده واجتهد في تعزيتة فكان لا يحدثني الا بحديث محبوبته ادما وذاكر
ايامه معها واسفه لفرقتها . ولما أزف يوم الموعد رغب اليّ أشد الرغبة ان
أفحص دماغه بعد موته لا يتقن انه لم يأت ما أتى عن اختلال في العقل .
ولما قيد الى المقصلة رأيتُه يمشي وعيناه الى السماء كأنه يناجي شخصاً غائباً
قد تمثله في خاطره وهو غير منتبه الى ما حوله حتى اذا بلغ المقصلة التي
بجسمه عليها وللحال سقط السلاح فانفجر الدم من بين كتفيه وسقط رأسه
في الاناء المعد لذلك . وبعد ساعتين جاءوني بالرأس فلما اخذته لافحصه
ووقع نظري على ذلك الوجه الفاقد الاحساس شعرت بجمود دمي في عروقي
لاني نظرت في بؤبؤ عينيه الجامدتين وكانتا مفتوحتين فرأيت صورة ظاهرة
جلية فتأملتها واذا هي صورة ادما بعينها لا ينقص شيء من محاسن وجهها
ولون عينها وشعرها وان هذه المعجزة التي احسبها من معجزات الحب اثرت
في تأثيراً شديداً حتى لم املك عبرتي من الانهال . فاطبقت عيني ذلك
الرأس اللتين اختارتا الموت واستصحبنا رسم من احبنا النظر اليه حتى لا تفقدها
بعد الموت وانا منذ ذلك لا يمر بي يوم الا اتصور ذلك الرأس وعيناه
متضمنتان تلك الصورة . انتهى

تدبير المنزل

(تابع لما في الجزء السابق)

ان الناظر في ذلك ينبغي ان ينظر في ثلاثة اشياء اكتساب المال ثم
حفظه ثم انفاقه . فاما اكتسابه فينبغي ان تحذر فيه ثلاثة اشياء الجور

والعار والدناءة . اما الجور فمثل البخس في الوزن والتطفيف في الكليل
 والمنغالطة في الحساب والجحود للحق والدعوى بغير حق وما اشبه ذلك مما
 يجتمع فيه مع الآثام الموبقة انه يزيل الاكتساب ويقطع المادة ويدعو
 الى الحرمان وذلك لما ينتشر فيه من سوء الثناء فيصرف ذلك المعاملين عن
 صاحبه ويدعو من ابتلي به منهم ان يخبر به غيره حتى ينقطع عنه من
 عاملة ومن لم يعامله حتى انه لو اقلع عن ذلك لم ينتفع باقلاعه الامر الذي
 شاع له وشهر به . واما العار فمثل الشتم والصفع وما اشبه ذلك من
 الامور التي يحتملها بعض الناس لشيء يناله ممن يفعل ذلك به . واما
 الدناءة فان يدع الرجل الصناعة التي كان آباؤه واهل بيته يمارسونها من
 غير عجز عنها الى صناعة اخس منها كالرجل يكون آباؤه واهل بيته اما قادة
 جيوش واما ولاة ثغور فيدع طلب ذلك وهو يقدر عليه ويقتصر على الفناء
 والزمير وما اشبه ذلك . ولسنا نقول فيمن كان آباؤه في صناعة خسيصة
 فأقام عليها انه قد اتى دناءة من الامر او فعل ما ينبغي ان يندم عليه لكن
 نقول انه محمود اذ رضي بحظه ولم يتمد طوره ولو كان واجبا على كل انسان ان
 يطلب صناعة فوق الصناعة التي ورثه ابوه لوجب ان يقصد الناس كلهم
 الى صناعة واحدة وهي اعلى الصناعات فكان ذلك يبطل سائر الصناعات
 وكانت تلك الصناعة ايضا التي يقصدون اليها تبطل لانها لا تتم الا بالصناعات
 الاخر اذ كان الجميع مقرونا بعبء بعض كما بينا قبل . فهذا ما ينبغي ان ينظر
 فيه من باب الاكتساب

وأما باب الحفظ فيحتاج فيه الى خمسة اشياء . اولها ان لا يكون ما

ينفق الانسان أكثر مما يكتسب فانه متى فعل ذلك لم يلبث المال ان يفتنى .
والثاني ان لا يكون ما ينفق مساوياً لما يكتسب لكن يستفضل ما يكون
عُدَّةً له لحادث ان حدث او آفة ان نزلت او ضيقة ان كانت وايضاً فان
من العدل ان يكون لرأس المال حصَّةٌ من النفقة . ويشبه حال من فعل
ذلك حال البدن الذي هو في النشاء والنماء ويشبه حال من كانت نفقته
مساويةً لكسبه حال من انتهى نشوؤه وانقطع نموه فاما حال من ينفق
أكثر مما يكتسب فانها تشبه حال الابدان الهرمة التي لزمها النقص ودب
فيها الفناء . وذلك أن البدن الذي هو في النشاء والنماء يعتدي بأكثر مما
يتحمل منه والبدن الذي قد انتهى تمامه يعتدي بمقدار التحلل والبدن
الذي قد صار الى الهرم قريبٌ من الموت فكذلك المال الذي يؤخذ منه
أكثر مما يزداد فيه سريع الى النفاد . والثالث مما يحتاج اليه في حفظ
الاموال ان لا يمد الرجل يده الى ما يعجز عن القيام به كالرجل يشغل ماله
في ضيعة لا يقوى على عمارتها او في ضياع متفرقة لا يمكنه مباشرتها وليس
له من يعينه على القيام بها او يتخذ من الحيوان ما تتجاوز النفقة عليه مقدار
ما تبقى من ماله . وحال من فعل ذلك تشبه حال الشَّره الذي يأكل ما لا
يستمره فكما أن من أكل ما لا يستمره لا يغذوه بل ربما خرج منه
واخرج معه من بدنه ما يضر به خروجه فكذلك من تعاطى من الاكتساب
ما يتجاوز طاقته كان وشيكاً ان لا يفوته الربح فقط دون ان يذهب رأس
ماله . والرابع مما يحتاج اليه في حفظ المال ان لا يشغل الرجل ماله في
الشيء الذي يبطل خروجه من يده وانما يكون ذلك في الشيء الذي يقل

طلابه لاستغناء عوام الناس عنه كالجوهر الذي لا يحتاج اليه الا الملوک
وكتب العلم التي لا يطلبها الا العلماء . والخامس مما يحتاج اليه في حفظ
المال ان يكون الرجل سريعاً الى بيع تجارته بطيئاً عن بيع عقاراته وان قل
ربحه في ذلك وكثر ربحه في هذا

وأما انفاق المال فينبغي ان يُحذَر فيه خمسة اشياء وهي اللؤم والتقتير
والسرف والبدخ وسوء التدبير . فأما اللؤم فهو الامساک عن الانفاق في
ابواب الجميل مثل مؤاساة القرابة والافضال على الصديق وذوي الحرمة
والصدقة على المحاوِج بقدر ما يمكنه ويتسع له . وأما التقتير فهو التضيق
فيما لا بد منه مثل اقوات العيال ومصالحهم . وأما السرف فهو الانهالك
في الشهوات واللذات . وأما البدخ فهو ان يتعدى الرجل ما يتخذه اهل
طبقة طالباً للمباهاة . وأما سوء التدبير فهو ان لا يوزع الرجل نفقته على
جميع ما يحتاج اليه بالسواء حتى يصرف الى كل باب منها بقدر استحقاقه فانه
اذا لم يفعل ذلك واسرف في واحد ونقص من الآخر كانت اموره غير مشاكل
بعضها بعضاً واضطراً ان لا يتخذ الشيء في وقت الحاجة اليه . فاللئيم يؤتى
من قبل انه لا يعرف الجميل وما فيه من الفضيلة . والمقتري يؤتى من قبل انه
لا يعرف الواجب وما في تركه من النقص . والمسرف يؤتى من قبل ايثاره
اللذة على صواب الرأي . فاللئيم والمقتري موقوفان عند الله لانهما على طرف
من الجور والمقتري خاصة فانه أجورهما . والمسرف مذموم موقوف ومن مقته
الناس او ذمومه لم يكن له في مجاورتهم خير ومن لم يجاور الناس فقد صار
في عداد الاموات . الا ان صاحب البدخ اسوأ حالاً وذلك لان اللئيم

والمقتر وان كان الناس يمتقونهما فانهما على حال يربحان حفظ اموالهما والمسرف وان كان مذموماً فانه يربح التمتع بلذاته واما صاحب البدخ فانه لا مال يحفظه ولا لذة يتمتع بها . واسوأهم جميعاً حالاً من كان سيئ التدبير وانما يؤتى من قبل انه لا يعرف مقادير النفقة ولا اوقاتها . فن عرف ابواب الجميل ورغب فيها وعرف ابواب الحق وواجبها على نفسه واقتصد في الانفاق على لذاته ولم يتعد ما فعله اهل طبقتة وعرف ما يستحق كل باب من الابواب مما يحتاج اليه وانفق فيه بقدر استحقاقه ولم يزد في باب فيضطر الى تقصير في الآخر وعرف اوقات الحاجة الى كل شيء فلم يقدم على اتخاذ شيء قبل وقت الحاجة اليه فيفسد او يضيع الى ان يحتاج اليه ولم يؤخر شيئاً حتى يفوت وقت الحاجة اليه فيصير اتخاذ له بعد ذلك باطلاً او يوز عليه فلا يجده الا بالفلاء فتنى لزم الانسان ما ينبغي من فعل وترك فحينئذ ينسب الى الكرم والسخاء والاتساع والمؤاسة والقصد والحرية وحسن السيرة والعيش . ومن كان كذلك فاذا كانت غلته او ربح ماله يقوم بنفقته على مصلحة بدنه ومؤونة عياله ويفضل له عن ذلك ما يصرف بعضه في مؤاسة قرابه واصدقائه واهل الحرمة به وبعضاً على فقرائه ومساكينه ويدخر بعضاً ليستظهر به على دهره ونوابه فينبغي له ان لا يطالب اكثر من ذلك فان الطلب لا اكثر منه شره وهذا هو الحد الذي لا ينبغي للحر ان يتعداه فان تعداه نُسب الى الشرد . فهذه حال المال والتدبير في اكتسابه وحفظه وانفاقه

(ستأتي البقية)